

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٨٠٠

الخميس ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوسوريو	(كولومبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد برغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد غاسبار داسيلفا
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد ليهر
	الصين	السيد تيان لين
	غواتيمالا	السيد بريس غوتييرس
	فرنسا	السيد أرو
	المغرب	السيد الطيب
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غريفث
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2012/486)

1240553 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (S/2012/486)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/514، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/486 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن جنوب السودان.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. لقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٥٧ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد نازاريو (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية جنوب السودان، عن امتنانها لمجلس الأمن، لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. و نقدر اهتمام أعضاء المجلس المستمر ببلدنا وتركيزهم عليه، في هذه المرحلة المبكرة والهامة بوجه خاص فيما يخص تطوره.

إننا نشكر علاوة على ذلك السيدة هيلدي جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها على الجهود المتفانية التي يبذلانها دعما لجنوب السودان. ونشيد مع خالص التقدير بمساهمات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي وفرت قوات وأفراد شرطة وموظفين مدنيين لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وتعتبر حكومتي ذلك تجسيدا لدرجة قبول جمهوريتنا الجديدة داخل المجتمع الدولي، ونحن ممتنون جدا لذلك. وتؤكد حكومة جمهورية جنوب السودان مجددا أنها لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بضمان سلامة وأمن وحرية الحركة بدون قيود لجميع موظفي الأمم المتحدة في جنوب السودان، على نحو ما وفرناه خلال السنوات التي سبقت الاستقلال، وتتعهد بزيادة تعزيز جهودها في ذلك الصدد.

أحرزت جمهورية جنوب السودان بعض التقدم فيما يخص إنشاء المؤسسات الوطنية وتوسيع سلطة الحكومة، كما عبر عن ذلك الأمين العام في تقريره (S/2012/486) مؤخرا. بالنظر إلى السياق التاريخي والتحديات الشاملة العديدة التي تواجهنا، ثمة بالطبع الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل بناء دولتنا، وتعزيز قدرة الحكومة، وضمان قدرتها على توفير الحماية لجميع مدنييها. إن حماية المدنيين مسؤولية وطنية، نأخذها على محمل الجد تماما ، وتقع على رأس أولويات جدول أعمال الحكومة. ونرحب بتنويه المجلس بجهودنا التي بذلناها في هذا المجال خلال العام الماضي، في ظروف صعبة للغاية. في ذلك السياق، فإننا نرحب أيضا بدعوة المجلس البعثة إلى

مواصلة اتصالاتها، ومواصلة بذل جهود التوعية العامة من أجل شرح ولاية البعثة لشعبنا.

من أجل ضمان حماية جميع المدنيين، يجب علينا ألا نضاعف جهودنا لزيادة الأمن في الداخل فحسب، بل أيضا وضع العلاقات بين السودان وجنوب السودان على أساس آمن طويل الأجل. كما لاحظ آخرون بشكل صحيح، فإن تحدياتنا الداخلية ترتبط في الواقع، بشكل أو بآخر، بالتحديات المستمرة التي تشهدها العلاقات الثنائية مع السودان. وستعود إقامة علاقات حسن الجوار بفائدة كبيرة على كلا الدولتين. وتعتقد جمهورية جنوب السودان اعتقادا راسخا بأن إقامة دولتين لهما مقومات البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام، أمر مرغوب فيه وقابل للتحقيق على حد سواء.

إننا نرحب بدعوة المجلس لإتباع نهج منسق بين بعثة الأمم المتحدة، والفريق القطري والوكالات والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، لدعم استراتيجيات بناء الدولة الوطنية وبناء السلام. و نتطلع إلى العمل بشراكة مع الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية لبناء مؤسساتنا، وتعزيز سيادة القانون وضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان لجميع السودانيين الجنوبيين، وفقا لأولويات جنوب السودان فيما يخص التنمية، على النحو المنصوص عليه في خطته الإنمائية.

في حالات معقدة كهذه، يجد جنوب السودان نفسه فيها، يكمن التحدي دائما في تحديد الأولويات، وتنسيق العمل المطلوب، وتوزيع الموارد وفقا لذلك. و نتطلع إلى مواصلة الشراكة مع الأمم المتحدة، وباقي الشركاء الإنمائيين والإنسانيين، فيما يخص تلك الجهود الهامة الخاصة بتحديد الأولويات والتنسيق.

إن حكومة جنوب السودان تحيط علما بقلق المجتمع الدولي فيما يتعلق بقرارها وقف إنتاج النفط، وما يمكن أن يترتب عليه من تأثير في الأجل القصير على الخطة الإنمائية لجنوب السودان. كما قلنا من قبل، لم يتخذ ذلك القرار من فراغ. في ضوء أدلة واضحة بأن شحنات نفط جنوب السودان، قد جرى حجزها بشكل غير قانوني، كما جرى وقف الدفع خلال شهر تموز/ يوليه ٢٠١١، مما جعل الوقف المؤقت للإنتاج ضروريا، رغم أنه ينطوي على تضحيات، من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة عادلة لشعب جنوب السودان في الأجل الطويل. ولا تزال جمهورية جنوب السودان تتمسك بموقفها المتمثل في أنها ستساعد جمهورية السودان من خلال المساهمة بما يصل إلى ثلث الفجوة المالية، كما قدرها صندوق النقد الدولي، العام الماضي بما يناهز ٢,٥ بليون دولار أمريكي.

إنني أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا للمجلس التزامنا بمواصلة التفاوض حول المسائل العالقة في اتفاق السلام الشامل مع جمهورية السودان، حيث أن حل جميع هذه المسائل شرط أساسي مسبق، لكي يكون بوسعنا المضي قدما بشكل حاسم فيما يخص تنفيذ خطط بلدنا الإنمائية.

إننا نتطلع إلى الاستمرار في مناقشة تلك المسائل، مع أعضاء المجلس وشركائنا الآخرين خلال الأسابيع المقبلة. مرة أخرى، نشكر مجلس الأمن على تجديد ولاية البعثة، و نتطلع إلى مواصلة تعاوننا مع الممثلة الخاصة للأمين العام جونسون والفريق العامل معها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.